



الفضاء الجمعي
.٥.٥.٨ | +٢٥٤:١٤١
ESPACE ASSOCIATIF

استشارة جموعية المجتمع المدني والتشغيل بالمغرب



الرباط: الجمعة 07 شتبر 2018

الفضاء الجمعي

55، زنقة ملوية، الشقة 1، أكدال، الرباط
الهاتف: 037 77 43 41 / الفاكس: 037 77 41 83
البريد الإلكتروني: contact@espace-associatif.ma
الموقع الإلكتروني: www.espace-associatif.ma

مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، شهد المغرب تحولاً غير مسبوق في المشهد الجمعي بشكل خاص، وفي سوق الشغل بشكل عام من خلال ظهور الجيل الثالث من الجمعيات، أي الجمعية المقاولَة Association Entreprise وتحولها إلى مشغل في سوق العمل. تعتمد في عملها على أدوات معمول بها في عالم المقاولَة مثل التخطيط الاستراتيجي وتدير الموارد البشرية.

ومن أجل ضمان فعالية أكثر، وتمكين المتطوعين والمتطوعات من تحقيق درجات قصوى من المردودية، عمدت تلك الجمعيات إلى تأجير خدمات موارد بشرية كمستخدمين بعقود عمل مما جعل شبكة علاقات الجمعية تتنوع وتتعدد مع عدة مكونات للمنظومة القانونية الوطنية والدولية. فبالإضافة إلى علاقتها بظهير 1958 الخاص بالجمعيات، صارت الجمعيات المشغلة في تماس دائم مع القانون الاجتماعي، مدونة الشغل وقانون الضرائب.

حصل كل ذلك في ظل اشتداد أزمة التشغيل في عقد التسعينيات خصوصاً في أوساط الشباب حامل الشهادات الشيء الذي دفع بالسلطات العمومية إلى القيام ببعض الإجراءات لمواجهة هذه المعضلة وذلك من خلال اللجوء إلى حملة تشغيل ذات طبيعة سياسية بواسطة المجلس الوطني للشباب والمستقبل، ناهيك عن إحداث صندوق إنعاش التشغيل المحدث عام 1994 وصولاً إلى تنظيم المناظرة الوطنية للتشغيل سنة 1998، ونهج سياسة تعتمد على إدراج إجراءات سنوية في قوانين المالية إلى غاية العقد الحالي الذي شهد إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2017 – 2027 لمحاربة البطالة التي تصل نسبتها بالمغرب إلى 11,6 من بينها 18,3 بالمجال الحضري و9,3 بالمجال القروي، علماً أن هذه النسبة:

- تخضع بشكل كبير للتقلبات الاقتصادية الظرفية وخاصة نتائج القطاع الفلاحي حيث تزايد البطالة بشكل رهيب في البوادي أثناء الجفاف؛
- تخضع أيضاً للتأثيرات السلبية التي يتعرض لها التشغيل بالحواضر نتيجة الارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني العام بالقطاع الفلاحي..؛
- تركز أساساً على مستوى الشباب والنساء مما يشكل ضياعاً كبيراً للقوى الاقتصادية الحية بالبلاد.

1. أشكالية التشغيل في الوسط الجمعي وفي السياسات العمومية بالمغرب

في ظل غياب معطيات دقيقة حول واقع الجمعيات كمشغل بالمغرب، تشير بعض التقديرات إلى أن الجمعيات صارت مشغلاً مهماً يصل عدد المستخدمين من الجنسين لديه إلى يتراوح عددهم بين 40.000 و 100.000 شخص في إطار عقود عمل دائمة CDI، عقود محددة المدة CDD وعقود إذعان CU ناهيك عن الأشخاص الذين يتم تأجير خدماتهم من طرف الجمعيات بشكل مؤقت في إطار عقود خدمات تقنية Contrat de prestation de services techniques. هذا التنوع في الوضعيات القانونية للعاملين والعاملات لدى الجمعيات يقود إلى الاستنتاج بأنه شغل هش، أي أن تلك الطاقات البشرية توجد بدورها في وضعية هشاشة مهنية لكونهم عرضة للمراوحة بين حدي العمل والعطالة بمجرد انتهاء عقود العمل بإستثناء العقود الدائمة التي تقابلها أجور متدنية لأن أغلبها يتشكل مما يسمى بالمدوامين / المدوامات في مهام إدارية مثل الاستقبال، وذلك راجع لارتبان الجمعيات المشغلة إلى التمويلات التي بمقتضاها يتم إحداث مناصب الشغل المذكورة بفضلها والتي تأتي بالدرجة الأولى من التمويل الأجنبي في إطار التعاون الدولي Coopération Interntionale بين

¹ لا يتجاوز عدد المتطوعين نصف مليون شخص، بينما عدد المشتغلين في الجمعيات لا يتجاوز 100 ألف أي أقل من 1% من الفئة العمرية النشطة وهي نسب ضعيفة مقارنة بدول أخرى التي تصل فيها هذه النسبة إلى 12%، كما أن نسبة المجتمع المدني في خلق القيمة المضافة تبقى ضعيفة لا تتجاوز 0.2% من الناتج الداخلي الوطني.

المصدر: تصريح منشور بموقع الوزارة لمصطفى الخلفي الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني يوم الأربعاء 25 يوليوز 2018 في أشغال اللقاء التشاوري حول "منظمات المجتمع المدني وأشكالية التشغيل" بأكادير.

منظمات المجتمع المدني المغربية والأجنبية، مضافا لها التمويل الذي يندرج في إطار التعاون الثنائي **Coopération bilatérale** والمتعدد الأطراف **Coopération multilatérale**.

مقابل الهشاشة المهنية والاجتماعية للمستخدمين والمستخدمات، تعاني الجمعيات المشغلة في إطار هشاشة قانونية بحيث لا توفر المنظومة القانونية بالمغربية أية حماية أو ضمانات خاصة للمتطوعين والمتطوعات بدء من ظهور 1958 بكافة تعديلاته والذي لا يفرد أي فصول أو مواد للعمل المأجور لدى الجمعيات بإعتباره عملا يختلف في طبيعته عن العمل في القطاعات العمومية وشبه العمومية وفي القطاع الخاص الربحي، بل إن ضعف الإجتهد والفراغ في هذا المجال سمح للمشرع بمساواتها مع المقاولات الربحية فيما يتعلق ب:

- بحقوق وواجبات الجمعية كمشغل؛

- حقوق وواجبات المستخدمين؛ الحماية الإجتماعية للمستخدمين لدى الجمعيات؛

- الواجبات الضريبية تجاه الدولة.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مساهمة الجمعيات في التشغيل لا تنحصر في التشغيل المباشر بواسطة ما سلفت الإشارة إليه، بل يمتد ليشمل مساهمتها عبر تعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية لإنجاز مشاريع مدرة للدخل في إطار ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي عبر المقاولات التضامنية أو التعاونيات الشئ الذي يظهر أهمية هذا القطاع وثقله الاقتصادي بالنظر لعدد المقاولات والتعاونيات التي تم إحداثها بدعم مباشر من الجمعيات.

بناء على ما سلف، يتضح أن ضمان استمرارية وتطوير مساهمة الجمعيات في سوق الشغل الذي يتم عبر ثلاثية التشغيل المباشر، ودعم التشغيل الذاتي والأنشطة المدرة للدخل يستلزم توفير مناخ سياسي ومؤسسي ملائم للجمعيات وتأهيلها لتواصل القيام بدورها كمشغل من خلال التفكير في المداخل التي يمكنها إغناء أي سياسة وطنية للتشغيل تأخذ بعين الاعتبار الجمعيات كفاعل اقتصادي أيضا وذلك من خلال إصلاح / تحسين / تغيير العناصر المؤثرة في سوق الشغل في الوسط الجمعي وبفضل تدخلاته والتي يمكن حصرها في:

- المسؤولية القانونية للجمعية كمشغل غير ربحي، والحماية القانونية للمتطوعين والمتطوعات خصوصا في حالات نزاعات الشغل لأسباب قاهرة، وكذا في حال تعرض السلامة البدنية والنفسية للمستخدمين لأية أخطار؛

- الثقل الضريبي أو اللاعدالة الضريبية / التحكم الضريبي التي تعاني منها الجمعيات كقطاع خاص غير ربحي بسبب مساواتها مع المقاولات الربحية؛

- شفافية وفعالية التمويل الوطني للجمعيات المحدثة لمناصب الشغل بشكل مباشر بواسطة القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص الربحي؛

- مراجعة قواعد الشراكة بين الجمعيات والقطاعات الحكومية وفق دورية 2003 للوزير الأول، ووضع إطار صحيح ودقيق للشراكة بين الجمعيات والجماعات الترابية.

بالانتقال من الحقل الجمعي إلى الحقل العمومي لا بد من الإشارة إلى أن المغرب انتقل (من تدير ظرفي كانت الحكومات السابقة تنهجه بتضمينها للتدابير المتعلقة بالتشغيل في كل قانون مالية على حدة إلى مقاربة استراتيجية شاملة وطويلة الأمد، وذلك بإنجازها لأول استراتيجية وطنية من أجل التشغيل 2015-2025. وقد حددت لهذه الاستراتيجية غاية مركزية وهي "إنعاش الشغل اللائق والمنتج في أفق سنة 2025" تمت ترجمتها إلى مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية والمتمثلة في (1) خلق مناصب كافية لاستيعاب الطلب المتزايد على

الشغل (2) تقليص الفوارق بين الجنسين والفوارق المجالية (قروي/حضري) في الولوج إلى الشغل (3) تقليص الفوارق في إنتاجية وعائدات العمل.

في واقع الأمر يلاحظ أن السياسة الوطنية للتشغيل بالمغرب، تعاني من ثلاث إكراهات هي:

- ضعف دينامية إحداث مناصب الشغل في القطاع المهيكل من طرف القطاع العام؛
- ضعف التراكم في الرأسمال الشئ الذي يجعل إسهامه ضعيفا في إحداث مناصب شغل، بل يلاحظ أن هذا القطاع يستنجد بالقطاع العام ويطالب دون توقف بإمميزات لا حصر لها؛
- اللامساواة على جميع المستويات: مجالية وبين الجنسين.

في ظل هذه الإكراهات التي جعلت الاقتصاد الوطني والمقاولة المغربية تواجه صعوبات جمة لتوفير الشروط الضرورية التي يتطلها الإنتاج والتشغيل والاستثمار المنتج والمشغل معا، أي القدرة على تشغيل الفئات النشيطة المتزايدة من طرف القطاع العام والقطاع الخاص، التجأت السلطات العمومية بالمغرب إلى وضع العديد من الإجراءات والتدابير كحل ثالث يتمثل في التشغيل الذاتي كطريقة لخلق مناصب شغل جديدة. لكن الواقع أظهر (أن هذا الحل اصطدم بعدة إكراهات وصعوبات. كما أن هناك حقيقة خفية تتمثل في كون التشغيل الذاتي مازال يعتبر كاختيار اضطراري من طرف أشخاص لا حظ لهم في الحصول على وظيفة عمومية أو عمل مستأجر دائم ودخل قار، وبالتالي فإن اختيار التشغيل الذاتي يبقى ضئيلا بسبب قلة التجربة المهنية وضعف الإمكانيات المادية، مما يجعل في آخر المطاف أن معظم هذه المشاريع تلقى عدة صعوبات قد تهددها بالفشل .. مثل صندوق إنعاش التشغيل المحدث عام 1994 لم يحظ بالدعم الضروري والكافي لميزانية الدولة بالقدرة والمستوى الذي يمكن من تنمية وتكثيف التشغيل الذاتي وتوسيع مجالاته).

❖ بعض خصائص سياسة التشغيل بالمغرب :

- تركيز السلطات العمومية تتجه دائما نحو الجانب الاجتماعي في هذه السياسة للتخفيف من حدة البطالة دون الاهتمام بالجانب الاقتصادي الذي يبقى هو العنصر الأساسي والمؤثر في مستويات التشغيل إما إيجابا أو سلبا. فبدون تنمية اقتصادية منتجة وخلافة لمناصب الشغل يكون الفشل من نصيب أي سياسة للتشغيل كيفما كانت أهميتها وقوتها.
- توجيه تدخلات السلطات العمومية نحو الشباب حاملي الشهادات دون سواهم كفئة مستهدفة؛ .
- المزاجية بين تشجيع التكوين من أجل الإدماج وتشجيع إحداث المقاومات الذاتية. هذه الإجراءات يشترط فيها مستوى تعليمي عالي، الشيء الذي يطرح أسئلة حول فرص الفئات ذات التعليم البسيط والمتوسط في الحصول على شغل، ونصبيهم من هذه السياسة العامة للتشغيل. فؤاد مذكري، أستاذ التعليم العالي في القانون

لتجاوز تلك الإكراهات عمدت السلطات العمومية بعدما عقدت مناظرة وطنية للتشغيل سنة 1998 إلى سن إستراتيجية وطنية للتشغيل أظهرت الوقائع أنها تعتمد في تنفيذها على فاعلين مازالوا غير قادرين على تنفيذ وتفعيل عناصرها:

- ✓ القطاع الخاص الذي تعول عليه هذه السياسات مازال ضعيفا ويعاني من عدة إكراهات مالية وجبائية وبيروقراطية وقانونية....
 - ✓ الجماعات الترابية رغم الصلاحيات القانونية التي منحت لها في مجال التكوين وإنعاش التشغيل وكذا باعتبار الإمكانات التي تتوفر عليها، إلا أن دورها مازال محدودا وضعيفا يؤثر فيه سوء التسيير والتدبير وتفشي المحسوبية والزيونية وسيطرة الحسابات السياسية الضيقة على حساب المصلحة العامة؛
 - ✓ المبادرة الحرة والتشغيل الذاتي كمحور ضمن هذه الاستراتيجية العامة، والتي تم الاعتماد عليها بشكل كبير لتشجيع الشباب حاملي الشهادات على خلق مناصب شغل، فقد اصطدمت هذه التجربة بعدة إكراهات، وحصيلة مختلف هذه التدابير التشجيعية تبقى جد متواضعة ودون المستوى المنتظر منها لأسباب مختلفة.
- فؤاد مذكري، أستاذ التعليم العالي في القانون

ملحوظة: الأراء المشار إليها في الجدولين أعلاها لا تعبر عن مواقف وخلصات الفضاء الجمعي، وتم إيرادها للإستئناس بها فقط.

بالعودة إلى المخطط الوطني الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 – 2021 الذي تم اعتماده في اجتماع 28 غشت 2017 انطلقا من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2025، أشار إلى التشغيل في المحدث من طرف الجمعيات في محور دعم البعد الجهوي للتشغيل إنطلاقا من برامج ترابية في طور الإنجاز من خلال (تطوير التشغيل في مجال الخدمات ذات النفع العام والمنفعة الاجتماعية من خلال تقديم الدعم للجمعيات).

2. لماذا استشارة جمعوية؟

للتداول فيما سلف وغيره، ينظم الفضاء الجمعي استشارة علمية حول موضوع منظمات المجتمع المدني وإنعاش التشغيل بالمغرب في إطار تفاعله مع الاستشارة التي أطلقتها الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني²، وأساسا في إطار تجديد اشتغاله على هذه الاشكالية التي شكلت مكوناتها موضوع أنشطة وبرامج سبق للفضاء الجمعي أن نفذها منذ تأسيسه في 1996.

نتائج الاستشارة:

- استخراج مقترحات فيما يتعلق بالسياسة الوطنية للتشغيل ذات الصلة بتنشيط التشغيل من طرف الجمعيات كقطاع خاص غير ربحي؛
- تحديد مجالات ومحاو إصلاح المنظومة القانونية والضريبية والمؤسسية المساعدة على تدخل الجمعيات في سوق الشغل؛
- حصر الاجراءات التي يجب على الدولة والقطاع الخاص الربحي القيام بها لضمان استدامة الشغل في الوسط الجمعي؛

² الاستشارة يجري تنظيمها أيضا في إطار تفاعل الوزارة المنتدبة مع منشور رئيس الحكومة رقم 14/2018 الذي يهم إعداد قانون المالية لسنة 2019 والذي ينص في النقطة الرابعة من المحور الأول على ضرورة جعل التشغيل أولوية أفقية لكل السياسات العمومية، حيث التأكيد على أن (الحكومة ستعمل على جعل القطاع الجمعي رافعة للتشغيل عبر شراكات قطاع عام ومجتمع مدني ومجالس جهوية وخاصة في القطاعات الاجتماعية وعبر تعزيز دور الجمعيات في تحسين القابلية للشغل).

3. محاور الاستشارة

المساهمون / المساهمات	محاور الاستشارة	التوقيت
	○ استقبال وتسجيل	17.00 – 16.30
○ مريم بنخويا، رئيسة الفضاء الجمعي ○ المهدي لحلو، باحث إقتصادي ○ فؤاد عبد المومني، ناشط جمعي ○ باحث إقتصادي ○ عبد الله ساعف: أستاذ جامعي ○ قيس مرزوق الورياشي، أستاذ جامعي ○ عبد العزيز المسعودي: إطار مختص في المالية	○ الحركة الجموعية والحق في الشغل ○ أي مرتكزات السياسة العمومية في مجال التشغيل ○ المساعدة على إسهام الجمعيات في إنعاش الشغل: ○ بياضات النقاش العمومي حول التشغيل: مناطق الظل واللامفكر فيه - ○ عناصر أولية حول تطوير التشغيل وسط التنظيمات الجموعية ○ مزايا ومخاطر التشغيل الجموعي: ○ الاكراهات الضريبية كعائق للتشغيل في الوسط الجموعي:	17.50 - 17.00
	التعقيبات : المهدي العمراني - رشيد الفيلاي المكناسي - كريم التازي	18.20 – 17.50
ممثلو وممثلات الجمعيات	المناقشة	19.00 – 18.10
○ عبد الواحد الغازي، الفضاء الجمعي	○ الخلاصات والتوصيات	19.10 – 19.00
○ مريم بنخويا، رئيسة الفضاء الجمعي	○ الكلمة الختامية	19.30 – 19.10

4. الجمعيات الساهمة في الاستشارة

8. الجمعية المغربية لدعم المقاولات الصغرى: موحا بوجليل	1. مكتب رئاسة الفضاء الجموعي:
9. الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: محمد بوجا	2. الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: خديجة الرياح
10. التحالف المغربي للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة: كريم الشرقاوي	3. فيدرالية رابطة حقوق المرأة: فاطمة لباسط
11. الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: عبد الله لفناطسة	4. ترانسبارانسي المغرب: أشرف البيزي
12. ملتقى الجمعيات: عبد العزيز أمزيان	5. المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: حسن الإدريسي،
13. الجمعية المغربية للعلوم الاقتصادية.	6. الجمعية المغربية للتضامن والتنمية: مصطفى لمقدم
	7. مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية.